نهضة إفريقيا—
هل توقفت؟

ستيفن راديليت

مستقبل المنطقة يتوقف على عوامل أكثر بكثير من تقلبات أسعار السلع الأولية

هل وصلت طفرة التقدم في إفريقيا إلى نهايتها؟ لقد غير كثير من البلدان في أنحاء القارة الإفريقية مساره خلال العقدين الماضيين وحقق مكاسب كبيرة تمثلت في ارتفاع الدخل والحد من الفقر وتحسين الصحة والتعليم. ولكن يبدو أن مشاعر التفاؤل التي سادت مؤخرا سرعان ما تراجعت وأفسحت المجال لموجة من التشاؤم. فأسعار السلع الأولية هبطت، والاقتصاد العالمي تباطأ، والنمو الاقتصادي توقف في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وإذا كان ارتفاع أسعار السلع الأولية هو المسؤول وحده عن التقدم في الفترة الأخيرة، فإن الآفاق المحتملة لتحقيق مزيد من المكاسب تبدو معتمة.

ولكن الحقيقة أكثر تعقيدا، والآفاق — خاصة على المدى البعيد — أكثر تنوعا مما يرى كثيرون في الوقت الحاضر. ومن المؤكد أن كثيرا من البلدان يواجه بعض أصعب الاختبارات التي مر بها على مدى عقد أو أكثر، وحتى في ظل إدارة سليمة، من المرجح أن يتباطأ التقدم في السنوات القليلة القادمة. لكن النمو سيظل قويا إلى حد كبير في حالة بلدان أخرى — خاصة البلدان المستوردة للنفط التي تحقق مكاسب من صادرات أكثر تنوعا. ومن خلال نظرة أعمق، يتبين أن ارتفاع أسعار السلع الأولية ساعد كثيرا من البلدان، لكن جذور مكاسب التنمية في العقدين الماضيين— حيث تحققت— تمتد إلى عوامل أساسية أعمق، منها تحسن الحوكمة، وتحسن إدارة السياسة، وظهور جيل جديد من القادة المحنكين في الحكومة وقطاع الأعمال، وهو ما يُرجح استمراره في المستقبل.

أما التعامل مع تباطؤ النشاط العالمي— فضلا على مخاوف أخرى متزايدة مثل تغير المناخ— فسيقتضي توافر قيادة قوية، واتخاذ إجراء فعال، والاختيار بين بدائل صعبة. ويُرجح تباطؤ النمو الكلي في السنوات القليلة القادمة. لكن على المدى البعيد، لا تزال هناك احتمالات قوية باستمرار تقدم عملية التنمية على نطاق واسع في كثير من بلدان المنطقة، وخاصة تلك التي تعمل على تنويع اقتصاداتها، وزيادة قدراتها التنافسية، وتواصل تعزيز مؤسسات الحوكمة.

مشاركون في سباق أبسا كيب إيبيك للدراجات الجبلية، مدينة كيب تاون، جنوب إفريقيا.

عقدان من التقدم

تباطأ النشاط في الفترة الأخيرة بعد عقدين من التقدم بقوة، في كثير من البلدان على أقل تقدير، والذي بدأ في منتصف التسعينات وتضمن نموا اقتصاديا أسرع، ومستويات دخل أعلى، وتراجعا في مستويات الفقر، وتحسن خدمات الصحة والتعليم على نطاق واسع، وغيرها من مكاسب التنمية (انظر الرسم البياني ١). ومنذ عام ١٩٩٥، بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي على مستوى القارة نحو ٤,٣٪ في السنة، أي أعلى بمقدار ٣ نقاط مئوية كاملة عن العقدين السابقين. ولكن الإشارة إلى أن معدلات النمو السريع كانت عامة على مستوى القارة سيكون فيها شيء من التضليل. فكانت المعدلات متباينة بدرجة كبيرة حيث تحرك حوالي نصف بلدان المنطقة قُدُما بينما شهد غيرها تغيرا طفيفا. وفي البلدان العشرين الأسرع نموا — ما عدا البلدان المصدرة للنفط— بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي نسبة قوية هي ٥,٨٪ على مدى عقدين، وارتفعت مستويات الدخل الحقيقي للفرد بما يزيد على الضعف. لكن وتيرة النمو في بلدان أخرى كانت أبطأ بكثير، بينما انخفض دخل الفرد بالفعل في ثمانية بلدان. وهناك بعض الفروق الواضحة: ففي رواندا، ارتفع الدخل الحقيقي للفرد بما يزيد على الضعف، بينما انخفض في زمبابوي بنسبة ٣٠٪.

وحيث تسارعت وتيرة النمو، بدأ مستوى الفقر ينخفض في نهاية الأمر. وهبطت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (على أقل من ١,٩٠ دولارا يوميا بأسعار ٢٠١١ الثابتة) من ٦١٪ في ١٩٩٣ إلى ٤٣٪ في ٢٠١٢، أي أنها تراجعت بنحو نقطة مئوية واحدة سنويا على مدى عقدين. وتراجع الفقر بمعدل أعلى في بعض البلدان (كالسنغال مثلا)، ولم يتراجع في بلدان أخرى على الإطلاق (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

وكانت أوجه تحسن الصحة أكبر من ذلك. فمنذ منتصف التسعينات، انخفضت نسبة وفيات الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة بما يزيد على النصف، أي من ١٧٪ إلى ٨٪. ويُلاحظ انخفاض نسبة وفيات الأطفال في كل بلد على حدة في إفريقيا جنوب الصحراء خلال العقدين الماضيين. وانخفضت الوفيات بسبب الإصابة بمرض الملاريا إلى النصف، وانخفضت الوفيات الناتجة عن كل من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل بمقدار الثلث. والتحق ما يزيد على ثلاثة أرباع الأطفال بالمدارس الابتدائية، أي أن نسبتهم أعلى مقارنة بما لم يزد عن النصف في الثمانينات. والآن أصبح أكثر من ثلثي الفتيات يكملن مرحلة الدراسة الابتدائية، مما يرفع من إمكاناتهن لتحقيق الكسب؛ وبنفس القدر من الأهمية، فإن ذلك يعني أنهن سينجبن عددا أقل من الأطفال الذين سيتمتعون بمستويات صحية وتعليمية أفضل (راجع المقال بعنوان «في مقعد السائق» في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»). وتبشر هذه الاتجاهات العامة بالخير في المستقبل، لأنها علامة على بدايات قاعدة قوية من مهارات رأس المال البشري.

وقد ساعدت أربع قوى رئيسية على دفع الطفرة الجديدة في البلدان التي تحركت قُدُما.

أولا، **تحسنت الحوكمة بصورة ملحوظة**، في كثير من البلدان على أقل تقدير. ووفقا لمستودع الفكر الأمريكي «بيت الحرية» أو "Freedom House" ، قفز عدد الأنظمة الديمقراطية المنتخبة في إفريقيا مما لا يزيد على أربعة أنظمة في ١٩٩٠ إلى ٢٣ نظاما اليوم. وصاحب الديمقراطية تحسن الحوكمة، بما في ذلك زيادة الحريات السياسية، وتراجع أعمال

الرسم البياني ١

عقدان من تقدم التنمية

ارتفعت مستويات الدخل، وانخفضت معدلات الفقر، وتراجعت معدلات وفيات الأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء.

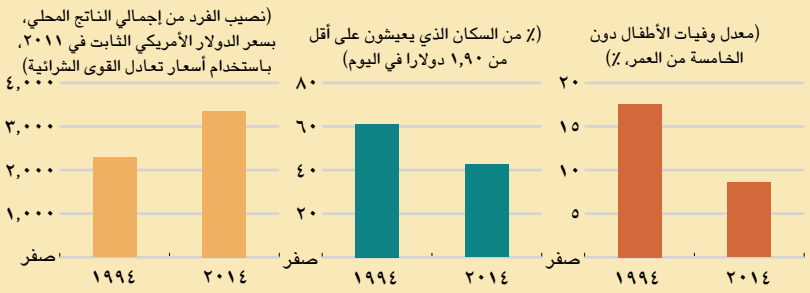

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

فنانون يرسمون صورة زيتية على جدار السفارة الكندية في مدينة أكرا، غانا.

العنف، ومزيدا من الالتزام بسيادة القانون، ومؤسسات عامة أقوى، وبيئة أعمال أفضل، وفساد أقل. ولا يزال الطريق طويلا أمام الأنظمة الديمقراطية الجديدة لكي تصل إلى مرحلة التمام، بينما تظهر الفروق في جودة الحوكمة من خلال درجات «مؤشرات الحوكمة العالمية» التي يضعها البنك الدولي كل سنة. وفي ٢٠١٤، كان متوسط ترتيب الحوكمة في الأنظمة الديمقراطية البالغ عددها ٢٣ نظاما في إفريقيا جنوب الصحراء يحتل المئين الثاني والأربعين على مستوى العالم (سابق على كل من الهند والصين)، بينما كانت البلدان ذات الأنظمة غير الديمقراطية في المئين التاسع عشر (انظر الرسم البياني ٢). وتحسن مستوى الحوكمة في عدد قليل من البلدان غير الديمقراطية، ولكن في حالات استثنائية وليس كقاعدة.

وثانيا، **هناك قادة وصناع سياسات أكثر مهارة**. فبدأ الآن ظهور جيل جديد من المديرين والفنيين ورواد المشروعات في أعلى مستويات الهيئات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات الأعمال الخاصة. وقد أصبح الآن أصحاب المناصب القيادية في البنوك المركزية وأهم الوزارات الحكومية يتمتعون بمستويات أفضل بكثير من التدريب والخبرة والقدرات مقارنة بمن سبقوهم منذ عشرين عاما مضت.

وثالثا، وهو أمر له علاقة بما سبق، **تحسنت السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير**. فأصبحت الإدارة الاقتصادية الكلية أكثر فعالية، مع زيادة مرونة أسعار الصرف، وتراجع التضخم، وانخفاض معدلات العجز في الموازنات، وارتفاع مستويات الاحتياطيات بالنقد الأجنبي. وانحسرت السيطرة القوية للدولة لتتيح المجال أمام نظم اقتصادية أكثر استرشادا بآليات السوق. وتخلصت الحكومات من كثير من التشوهات التي كانت تعوق النمو، مما أدى إلى زيادة انفتاح التجارة، وزيادة الاختيارات المتاحة للمزارعين عند شراء مدخلات الإنتاج وبيع منتجاتهم، وتراجع البيروقراطية وانخفاض تكلفة مزاولة الأعمال. وكانت أوجه التحسن المذكورة في السياسات هي أحد الأسباب التي مكنت عددا كبيرا من البلدان من تجاوز الصدمات العالمية العصيبة في السنوات الأخيرة، بما فيها أزمة الغذاء في ٢٠٠٧ والأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨–٢٠٠٩.

ورابعا—الوضع الأساسي الذي بدأ يتغير الآن— **كانت الظروف الاقتصادية العالمية مواتية بوجه عام معظم الوقت في العقدين الماضيين**. فاتسعت التجارة بوتيرة سريعة تصاحبها إمكانات الوصول إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة والأفكار الجديدة، إلى جانب اتساع الأسواق. وأصبحت الصين سوقا كبيرة للصادرات ومصدرا رئيسيا للاستثمار في كثير من البلدان. وكانت أسعار الفائدة منخفضة فازدادت كثيرا القدرة على الاقتراض لمشروعات البنية التحتية. ومن عام ٢٠٠٢

يواجه كثير من البلدان بعضا من أصعب التحديات التي قابلها خلال عقد أو أكثر.

حتى ٢٠١٤، ساهم ارتفاع أسعار السلع الأولية في مساعدة كبرى البلدان المصدرة للنفط (أنغولا وجمهورية الكونغو وغانا ونيجيريا وغيرها) إلى جانب البلدان المصدرة لموارد أخرى، مثل ليبيريا وناميبيا وزامبيا. لكن ارتفاع الأسعار لم يساعد كل البلدان— فمعظم البلدان الإفريقية مستوردة للنفط وتضررت من ارتفاع الأسعار، وسجل كثير منها تغيرا طفيفا نسبيا في الأسعار الرئيسية—غير أن أسعار السلع الأولية دعمت النشاط الاقتصادي في معظم أنحاء المنطقة.

وإضافة إلى هذه القوى الرئيسية الأربعة، كان للمعونة الأجنبية دور ثانوي مهم. فساهمت المعونة مساهمة بارزة في تحسين الصحة، وساعدت في إنقاذ حياة الملايين من خلال البرامج التي زادت إمكانية الحصول على اللقاحات، وحسنت صحة الطفل، وحاربت أمراض مثل السل

والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتخلُص معظم البحوث الأكاديمية في السنوات الأخيرة إلى أن المعونة ساعدت على تعجيل وتيرة النمو في متوسط الحالات وتدعيم الديمقراطية في بعض البلدان، وخاصة منذ منتصف التسعينات (للاطلاع على ملخص جيد لهذه البحوث صدر مؤخرا، راجع دراسة Arndt, Jones, and Tarp 2015).

والرأي الذي يذهب إلى أن انتعاش أسعار السلع الأولية هو وحده سبب حدوث الطفرة في إفريقيا هو رأي مبسط للغاية. فيغفل السرعة التي بدأت وتيرة النمو تكتسبها في ١٩٩٥، أي قبل ارتفاع أسعار السلع الأولية بسبع سنوات، وتأثير أسعار السلع الأولية الذي تباين كثيرا بين بلد وآخر (وأضر بالبلدان المستوردة للنفط)، والتغيرات في الحوكمة والقيادة والسياسة التي كانت عوامل مهمة محفزة للتغير. ويكتسب تكوين فهم أوضح لدوافع النمو أهمية بالغة عند النظر في الآفاق المستقبلية: فلن تكون التقلبات في أسواق السلع الأولية هي العامل الوحيد الذي يحدد مستقبل إفريقيا جنوب الصحراء على المدى البعيد، وإنما سيحدده مدى النجاح في مواجهة هذه التحديات وغيرها.

أمواج متلاطمة

لقد تغيرت برغم ذلك الظروف العالمية كثيرا، ويواجه كثير من البلدان بعضا من أصعب التحديات التي قابلها خلال عقد أو أكثر. فقد تباطأت وتيرة النمو كثيرا في أنحاء العالم بما فيها العديد من أسواق التصدير المهمة. فتباطأ النمو في أوروبا بصورة حادة، ولا يزال التعافي في الولايات المتحدة محدودا. فتباطأ كل من النمو والتجارة. وتوسعت التجارة العالمية بنحو ٧٪ في السنة خلال العقد الممتد بين ١٩٩٨ و٢٠٠٧، لكن هذه الوتيرة تراجعت منذ عام ٢٠١٢ بما يزيد على النصف ولا تتجاوز الآن ٣٪ في السنة.

وربما كان العامل الأبرز هو هبوط نمو الصين إلى نحو ٦٪، أي أقل بكثير من وتيرته في السنوات الأخيرة. وانطلقت تجارة الصين مع إفريقيا جنوب الصحراء كالبرق من أقل من ٢٠ مليار دولار في ٢٠٠٣ إلى ما يزيد على ١٧٠ مليار دولار في ٢٠١٣. لكن نمو الصين تراجع بينما ركزت جهودها بقدر أكبر على اقتصادها المحلي مما أدى إلى حدوث تباطؤ حاد في التجارة مع إفريقيا وانكماش كبير في بعض البلدان، وخاصة أنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وجنوب إفريقيا وزامبيا— الشركاء التجاريون الرئيسيون للصين في إفريقيا. ولم تكن كل التغيرات سلبية: فأدت سرعة ارتفاع الأجور في الصين إلى إتاحة فرص جديدة أمام البلدان الإفريقية للتوسع في الصناعة التحويلية. لكن العلاقات مع الصين تتغير بسرعة من جديد، وتوخي الحرص في إدارتها مطلب ضروري لاستمرار النمو في كثير من البلدان في أنحاء المنطقة على المدى البعيد (انظر المقال بعنوان «أداة رافعة على الطريق» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

ومع تباطؤ النمو، هبطت أسعار السلع الأولية كثيرا. فانخفضت أسعار الذرة والنحاس والقطن بما يزيد على ٢٠٪ منذ عام ٢٠١٣، وهبطت أسعار خام الحديد والنفط بأكثر من ٥٠٪. وكان لهذا التراجع في الأسعار تأثير واسع النطاق على المكاسب من التصدير وإيرادات الموازنة والاستثمار وتوظيف العمالة وأسعار الصرف والاحتياطيات بالنقد الأجنبي. وتتسم هذه الآثار بأنها كبيرة بصفة خاصة في البلدان المنتجة للنفط (أنغولا وجمهورية الكونغو ونيجيريا، وغيرها) وفي البلدان التي تصدر الحديد الخام (ليبيريا وسيراليون وجنوب إفريقيا)، والنحاس (جمهورية الكونغو وجنوب إفريقيا وزامبيا) والألماس (بوتسوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا).

وفي المقابل، تباطأ النمو في إفريقيا جنوب الصحراء من ٥٪ في ٢٠١٤ إلى ٣,٥٪ في ٢٠١٥، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أنه سيظل محدودا في حدود ٣٪ في ٢٠١٦. ومرة أخرى، هناك تباين كبير، حيث أُصيب بعض البلدان بضرر بالغ بينما عادت تغيرات الأسعار فعليا بالمنفعة على بلدان أخرى (انظر الرسم البياني ٣). وسجلت البلدان المصدرة للنفط أكبر معدلات هبوط في النمو، جنبا إلى جنب مع البلدان المنتجة لخام الحديد والنحاس والألماس. واهتزت جنوب إفريقيا، وهي أحد المحركات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة، من جراء الجفاف وهبوط أسعار الصادرات وتزايد الصراعات السياسية، ولا يتجاوز معدل نموها الآن حوالي ١٪. وبعد نجاح التحول السياسي العام الماضي في نيجيريا، وهي القاطرة الأخرى في المنطقة، أعقبته على الفور تحديات نشأت من التراجع الحاد في أسعار النفط، واتساع الاختلالات في المالية العامة والتجارة، وتردد صناع السياسات في الاستجابة. كذلك لحقت أضرار بالغة بكل من أنغولا وليبيريا وزامبيا.

وعلى العكس من ذلك، فإن معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مستوردة للنفط، وعاد هبوط أسعار الوقود عليها بالنفع. وحقق بعض البلدان، مثل كوت ديفوار، مكاسب من ارتفاع أسعار صادراته (الكاكاو في هذه الحالة) وانخفاض أسعار الواردات النفطية. وبالمثل، فكثير من بلدان المنطقة مستورد للمواد الغذائية ولاقى دعما من انخفاض أسعار الأرز والقمح والمنتجات الغذائية الأخرى. وتواجه البلدان التي لديها صادرات متنوعة تأثيرا أخف على أسعار صادراتها، تصحبه مكاسب

الرسم البياني ٢

مباشر وضيق

انتشرت الديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء، وتحسنت الحوكمة.

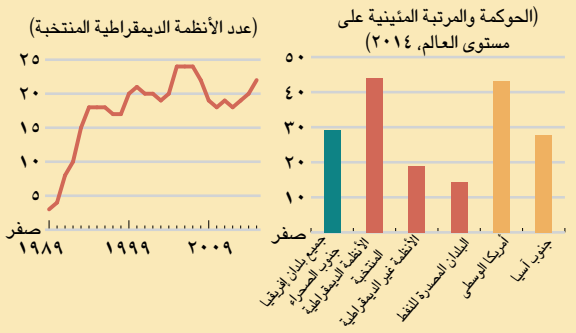

المصادر: مستودع الفكر Freedom House, *Freedom in the World—Electoral Democracies*؛ ومعهد البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية.

الرسم البياني ٣

تحول نحو الهبوط

تباطأ النمو في إفريقيا، ولكن لا تزال هناك فروق كبيرة بين البلدان.
(نمو إجمالي الناتج المحلي، ٪)

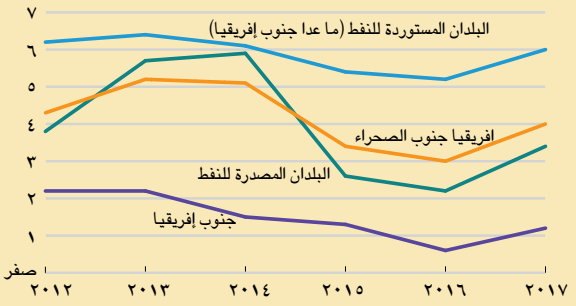

المصدر: صندوق النقد الدولي، عدد مايو ٢٠١٦ من تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء». وأرقام عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ هي عبارة عن توقعات.

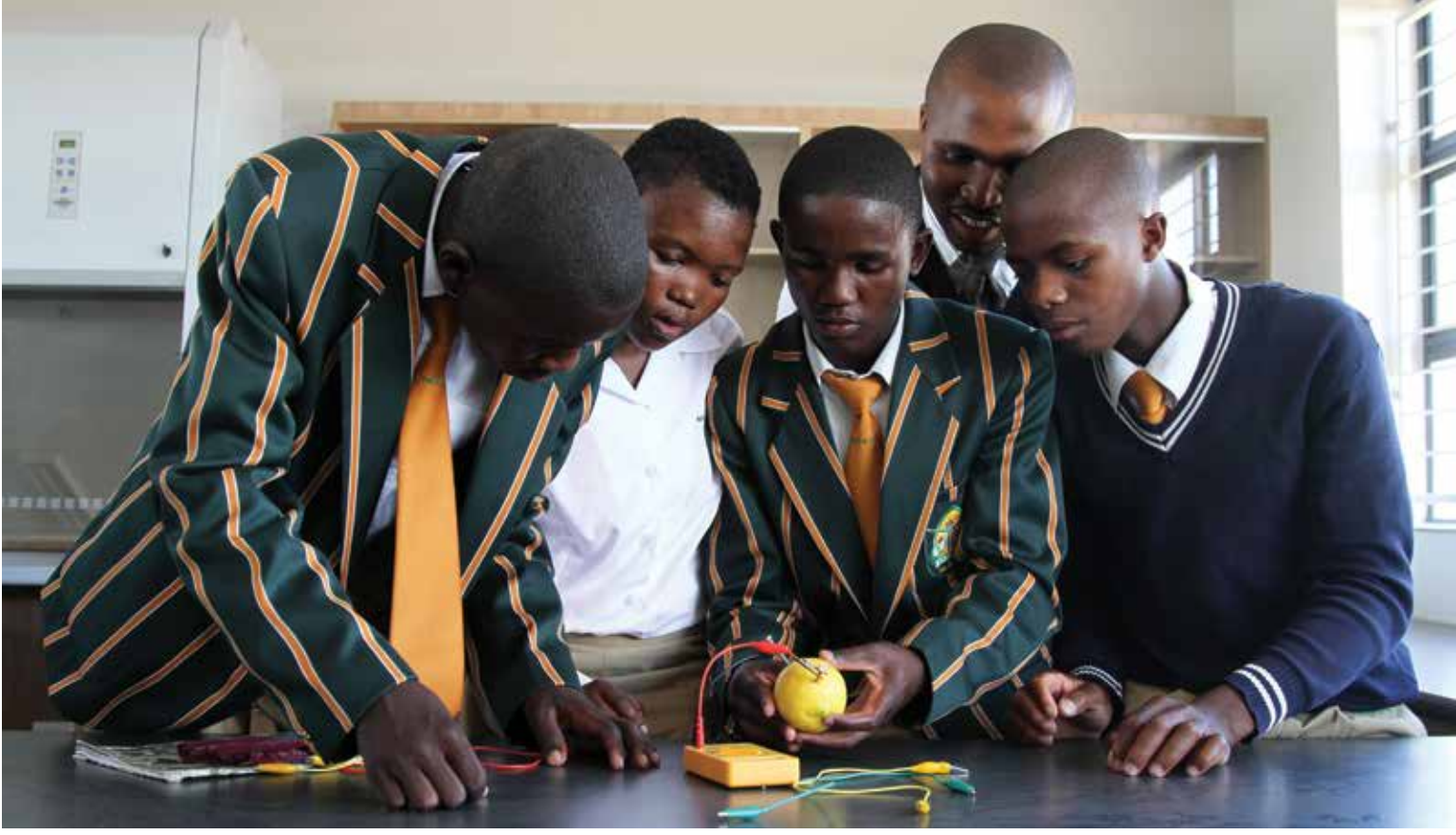

طلاب ينفذون تجربة علمية، مدينة مفيتزو، جنوب إفريقيا.

على جانب الواردات. ولا تزال التوقعات تشير إلى بلوغ النمو ٥٪ أو أكثر هذا العام في كينيا وموزامبيق ورواندا وتنزانيا وأوغندا.

لكن البلدان في مختلف أنحاء المنطقة تواجه العديد من التحديات الأخرى على المدى الطويل، بدءا من ضعف البنية التحتية للكهرباء والطرق والمياه (راجع المقال بعنوان «معوقات النمو» في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»). وتشير تقديرات الباحثين في البنك الدولي إلى أن أوجه نقص البنية التحتية في إفريقيا أدت إلى انخفاض النمو بما يزيد على نقطتين مئويتين في السنة. ويعيش نحو ثلث سكان الريف الأفارقة في مناطق لا تبعُد إلا بمسافة كيلومترين عن طرق تعمل في كل فصول السنة، مقارنة بنسبة الثلثين في المناطق الأخرى. وبينما توجد المياه بوفرة في أنحاء كثيرة من إفريقيا، فإن نقص مرافق تخزين المياه والري يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي. وسيزداد تأثير هذا النقص مع استمرار تغير المناخ.

كذلك تمثل التحولات الديمغرافية اختبارا كبيرا آخر. فيُتوقع صعود عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء من ٩٦٥ مليون نسمة في ٢٠١٦ إلى ٢,١ مليار نسمة في ٢٠٥٠. ويمكن أن يبلغ سكان نيجيريا وحدها ٤٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، أي أكثر من ضعف الحجم في الوقت الراهن. وسوف ينمو سكان الحضر بسرعة فائقة مما يفرض تحديات جسيمة في توفير فرص العمل وعلى البنية التحتية والتعليم والصحة والإنتاج الزراعي. لكن التحولات الديمغرافية تتيح فرصا كذلك: فيتبين من التاريخ أن نمو السكان لا يفرض بالضرورة قيدا على النمو. فمن شأن عوامل زيادة أعداد سكان المناطق الحضرية، وارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة أن يتيح جميعها فرص التوسع في الصناعة التحويلة والخدمات— مثلما حدث في آسيا في العقود الأخيرة— وخاصة عندما يصاحبها استثمار في البنية التحتية والتعليم.

وربما كان أصعب التحديات من بينها جميعا هو تغير المناخ. فيُتوقع ارتفاع درجات الحرارة في إفريقيا جنوب الصحراء بما يتراوح بين ١,٥ و٣ درجات مئوية بحلول عام ٢٠٥٠، كما يُتوقع أن يزداد تلقب أنماط الطقس ودرجات الحرارة وسقوط الأمطار. وستترتب على ذلك آثار لا حصر لها، بما فيها ارتفاع مستوى البحر في المناطق الساحلية، وانخفاض مستوى المياه الجوفية، وزيادة وتيرة العواصف، ووقوع آثار سلبية على الصحة. ويمكننا القول إن أسوأها هو الضربة التي ستلحق بالناتج وإنتاجية العمالة في قطاع الزراعة، وهو المصدر السائد للدخل في إفريقيا، وخاصة للفقراء.

الطريق إلى الأمام

إن مواجهة هذه التحديات ستضع مهارات الجيل الجديد من القادة في إفريقيا على المحك. ولكن مرة أخرى، من المرجح أن تختلف آثارها اختلافا واسعا: فقد تكون البلدان صاحبة أكثر قواعد التصدير تنوعا هي الأقل تأثرا، بينما تشتد المعاناة في البلدان ذات قواعد التصدير الضيقة والحوكمة الضعيفة. ومواصلة التقدم على المدى البعيد خلال هذه الفترة التي تكتنفها التحديات تدعو إلى العمل في أربعة مجالات.

أولا وقبل كل شيء، الإدارة الاقتصادية الكلية الماهرة. فاتساع معدلات العجز التجاري يفرض ضغوطا على الاحتياطيات بالنقد الأجنبي والعملات، مما يدعو صناع السياسات إلى محاولة انتهاج أساليب اصطناعية للحفاظ على استقرار أسعار الصرف. وقد بدأ ظهور أسعار الصرف الموازية في عدة بلدان. لكن في ظل توقعات استمرار الانخفاض في أسعار السلع الأولية، فمن المحتمل أن يؤدي الدفاع عن أسعار الصرف الثابتة إلى إجراء عمليات تصحيح ربما كانت أكبر وأصعب لاحقا. وبقدر ما كانت الصعوبة التي ستواجه البلدان، فيجب عليها أن تسمح بانخفاض أسعار صرف عملاتها لتشجيع التصدير، والإثناء عن الاستيراد، والحفاظ على الاحتياطيات. وفي نفس الوقت، فإن معدلات عجز الموازنة آخذة في الاتساع، وفي ظل محدودية الخيارات المتاحة للاقتراض، فإن سد هذه الفجوات يقتضي الاختيار بين بدائل صعبة. وهناك مسألة أساسية هي القدرة على تعبئة الموارد المحلية وزيادة الإيرادات الضريبية، مما يسمح للبلدان بالسيطرة على العجز بينما تمول الاستثمارات ذات الأهمية البالغة في الطرق والكهرباء والمدارس والعيادات الطبية. وينطوي ذلك على مبالغ طائلة: فكل ارتفاع مقداره نقطة مئوية واحدة في الإيرادات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا جنوب الصحراء ككل يسهم في تعبئة ١٧ مليار دولار إضافية في السنة. وربما كان من المنطقي زيادة الإيرادات

المحلية عن طريق الاقتراض في بعض البلدان، وخاصة من أجل مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية. ولكن عبء المديونية آخذ في التسارع، وأسعار الفائدة آخذة في الارتفاع، وفروق العائد على إصدارات السندات السيادية في إفريقيا تتصاعد بسرعة— مما يكبح زيادة الاقتراض.

وثانيا، يجب أن تتحرك البلدان بقوة لتنويع اقتصاداتها بعيدا عن الاعتماد على تصدير السلع الأولية. ويجب أن توفر الحكومات بيئات مواتية بقدر أكبر لاستثمار القطاع الخاص في عمليات التجهيز المتمم للإنتاج الزراعي، والصناعة التحويلية، والخدمات (مثل إدخال البيانات)، الأمر الذي يمكن أن يساعد على التوسع في توفير فرص العمل، وتعجيل وتيرة النمو على المدى البعيد، والحد من الفقر، وتخفيف مخاطر التعرض لتقلب الأسعار إلى أدنى حد.

وتتسم آثار صدمات أسعار السلع الأولية الحالية بأنها كبيرة للغاية وذلك تحديدا لأن البلدان لم تتجه إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية. وتختلف الخطوات الدقيقة من بلد إلى آخر، لكنها تبدأ بزيادة الإنتاج الزراعي، وتوفير مزيد من

يجب أن تتحرك البلدان بقوة لتنويع اقتصاداتها بعيدا عن الاعتماد على تصدير السلع الأولية.

خدمات الإرشاد الفعالة، فتعبيد طرق أفضل بين المزارع والأسواق، وضمان تطبيق سياسات للأسعار والتعريفات لا تضر بالمزارعين، والاستثمار في أنواع جديدة مختلفة من البذور والسماد. وتكتسب الاستثمارات في الكهرباء والطرق والمياه أهمية بالغة. وكما يحدث في شرق آسيا، ينبغي أن تنسق الحكومات معا الاستثمارات العامة في البنية التحتية للممرات والحدائق والمناطق القريبة من المراكز السكانية لكي تنتفع الشركات من زيادة إمكانات توصيل الكهرباء، وانخفاض تكاليف النقل، وتجمعات العمال القريبة، وذلك من شأنه أن يخفض تكاليف الإنتاج بشكل كبير. وسيقتضي تمويل هذه الاستثمارات توافر المهارة في الجمع بين مزيج الاقتراض بحذر وارتفاع الإيرادات المحلية. وفي نفس الوقت، لا تزال التكاليف الأساسية لمزاولة الأعمال مرتفعة في كثير من البلدان. ولمساعدة الشركات على المنافسة، يجب أن تقوم الحكومات بتخفيض معدلات التعريفة الجمركية، ووضع حد للبيروقراطية، وإلغاء القواعد التنظيمية التي تثبط نمو الأعمال دونما داع. وحان الوقت الآن لخفض تكاليف الأعمال ومساعدة الشركات على التنافس محليا وإقليميا وعالميا.

وثالثا، فإن طفرة التقدم في إفريقيا لا يمكن أن تستمر بدون نظم قوية للتعليم والرعاية الصحية. وتأتي زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وإكمال التعليم، خاصة للفتيات، كخطوات أولى جيدة. ولكن مستوى جودة التعليم في المدارس يتأثر سلبا من المناهج القديمة وعدم وجود منشآت كافية، وضعف تدريب المعلمين، وعدم كفاية الرقابة المحلية، وتغيب المعلمين، وتدني رواتبهم. ويجب بزل مزيد من الجهود في السنوات القادمة من أجل رفع مستوى الجودة بشكل جذري لتزويد الطلاب— وخاصة الفتيات— بالمهارات التي يحتاجونها للانضمام إلى صفوف العمالة المنتجة. وبالمثل، لا تزال نظم الرعاية الصحية ضعيفة، وتفتقر إلى التمويل، ومثقلة بالأعباء، كما تبين بوضوح شديد أثناء فترة تفشي مرض فيروس إيبولا مؤخرا (راجع المقال بعنوان «ما بعد فيروس إيبولا» في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»). ويتعين بذل جهود كبيرة لتحسين إمكانات الوصول إلى المنشآت الصحية، وتدريب من يقدمون الخدمات، وتعزيز سبل تقديم الخدمات الصحية الأساسية، وتقوية النظم الصحية على نطاق أوسع.

ورابعا، فإن مواصلة التقدم على المدى الطويل تقتضي بناء مؤسسات الحوكمة الرشيدة وتعميق الديمقراطية. وقد شهد العقدان الماضيان تحولا ملموسا بعيدا عن الحكم الفردي المستبد، ولكن هذا التحول لم يكتمل بعد. ومن أجل الحفاظ على التقدم، يتعين وضع ضوابط وتوازنات أفضل على السلطة من خلال زيادة فعالية الفروع التشريعية والقضائية، وزيادة الشفافية والمساءلة، وتقوية أصوات الشعوب. وكان أداء بعض البلدان غير الديمقراطية جيدا، ولكن معظم حكومات الحكم الفردي شهدت كوارث على صعيد الحوكمة.

وأخيرا، إن للمجتمع الدولي دور مهم يضطلع به. فقد ساعدت المعونة الأجنبية في دعم طفرة التقدم، واستمرار المساعدة يسهم في تخفيف آثار تباطؤ النشاط في الوقت الحاضر. ويقتضي الأمر كذلك التعهد بالتزامات أكبر وأطول أمدا، وخاصة في البلدان التي تتمتع بحكم أفضل وأبدت التزاما قويا بتحقيق التقدم. وبقدر ما تسمح الظروف، فإن تقديم دعم مباشر للموازنة سيساعد على تخفيف مصاعب تصحيح الأوضاع في البلدان التي تضررت بشدة من صدمات أسعار السلع الأولية. وعلاوة على ذلك، فإن تمويل المانحين للبنية التحتية — ويُفضَّل أن يكون في صورة منح أو قروض ذات أسعار فائدة منخفضة — سيساعد على وضع أسس النمو والرخاء على المدى الطويل. وفي نفس الوقت، ليس هذا الوقت المناسب لانكفاء البلدان الغنية على الداخل وبناء حواجز أمام التجارة. وإنما ينبغي للبلدان الغنية أن تشجع تحقيق مزيد من التقدم والتنوع الاقتصادي عن طريق تخفيض الحواجز أمام تجارة المنتجات من البلدان الإفريقية ذات الاقتصادات الأقل نموا.

ومن السهل أن نشعر بالتشاؤم في ظل البيئة الاقتصادية العالمية الحالية. ولكن بطبيعة الحال، فإن التشاؤم أمر سهل دائما. فكانت آراء معظم المحللين سلبية فيما يتعلق بالآفاق المحتملة لإفريقيا في منتصف التسعينات، بينما كان كثير من البلدان يحول الدفة نحو بداية النهضة. وساد مزيد من التشاؤم أثناء أزمة الغذاء العالمية في ٢٠٠٧ والأزمة المالية في ٢٠٠٨–٢٠٠٩. ولكن، برغم ضعف الاحتمالات، شهد كثير من البلدان في أنحاء المنطقة تحولا ملحوظا.

ويفرض تباطؤ النشاط العالمي تحديات كبيرة لن يسهُل التغلب عليها. وعلى مدار السنوات القليلة القادمة، من المرجح أن يظل النمو محدودا على مستوى المنطقة، ووتيرة تقدم عملية التنمية ككل من المرجح أن تتباطأ. وقد يكون تباطؤ النشاط كبيرا للغاية في بعض البلدان، خاصة تلك المعتمدة على عدد قليل من الصادرات من السلع الأولية. وقد لا يكون في استطاعة صناع السياسات توليد نمو سريع على الفور، ولكن في مقدورهم أن يفعلوا الكثير للسيطرة على تباطؤ النشاط وتعزيز الأساس لتحقيق تقدم دائم. وبالنظر إلى الآفاق المستقبلية على المدى البعيد، تشير أوجه التحسن الأساسية الجارية على صعيد الحوكمة، وبناء القدرات وتشجيع جيل جديد من القادة إلى أن الآفاق المستقبلية مواتية.

ومن خلال اتخاذ إجراءات منسقة وقيادة شجاعة، نتوقع أن نرى استمرار كثير من البلدان الإفريقية في تحقيق تقدم كبير في عملية التنمية على مدى العقدين القادمين ومواصلة الحد من الفقر، وتحسين الحوكمة، والتوسع في الرخاء. ■

ستيفن راديليت هو مدير «البرنامج العالمي لتنمية الموارد البشرية» في كلية إدموند والش للخدمات الخارجية بجامعة جورج تاون، وهو مؤلف "The Great Surge: The Ascent of Developing World".

المراجع:

Arndt, Channing, Sam Jones, and Finn Tarp, 2015, "What Is the Aggregate Economic Rate of Return to Foreign Aid?" World Bank Economic Review, *July, pp. 1–29.*